2018/70

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 11 جويلية 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بمبلغ قدره مائة مليون (100.000.000) أورو لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي.

مجلس نواب الشعب
الواردات
9 - اكتوبر 2018
رمز الإدارة.....اعدد

2018/70

مجلس نواب الشعب
الواردات
9 - أكتوبر 2018
ورد بالإدارة ...../عدد

2018/70

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المتعلقة ببرنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي

في إطار تفعيل مبادرة "الشراكة من أجل الاستثمار" بين تونس وألمانيا التي تم إطلاقها بتاريخ 12 جوان 2017 بمناسبة إبرام إعلان النوايا المشترك بين البلدين، تم بتاريخ 11 جويلية 2018، التوقيع على اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) بمبلغ 100 مليون أورو (ما يعادل حوالي 300 مليون دينار) لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي (المرحلة الأولى).

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج، الذي تتولّى الإشراف على تنفيذه وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، إلى دعم مسار الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي لا سيما فيما يتعلق بإعادة توازنات المالية العمومية وتعزيز نشاط السوق المالية وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى مصادر التمويل وتطوير مناخ الاستثمار الخاص بصفة عامة، وهي عوامل أساسية لدعم النمو وخلق مواطن الشغل على المدى المتوسط والبعيد.

مكونات البرنامج

تتمثّل مكونات البرنامج في تنفيذ أحد عشر (11) إجراء محددة ضمن مصفوفة الإصلاحات المضمنة بالاتفاقية المنفصلة لعقد القرض (انظر الوثيقة).

وقد تم الاتفاق بين الطرفين على اعتماد ثمانية (8) إجراءات كشرط لصرف اعتمادات القرض تتوزع بين ستة (6) إجراءات ضرورية وإجراءين (2) اختياريين من ضمن الخمسة إجراءات المتبقية.

وتشمل الإجراءات الضرورية:

1. التصرف في الميزانية حسب الأهداف
2. التوقي من الفساد ومكافحته عبر دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
3. دعم استقطاب الاستثمار من خلال التنسيق بين الهيئة التونسية للاستثمار والوكالات القطاعية الأخرى

2018/70

4. النهوض بمنظومة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر تطوير جودة المعلومات الائتمانية لتحسين التصرف في المخاطر
5. إعادة هيكلة القطاع البنكي عبر التفويت في المساهمات غير الاستراتيجية للدولة
6. إصلاح منظومة الضمان عبر توسيع مجال تدخل الشركة التونسية للضمان وتعصير إجراءات عملها.

وتشمل الإجراءات الاختيارية:

1. تحسين التصرف في الدين العمومي من خلال تحيين استراتيجية الدين على المدى المتوسط
2. دعم الادماج المالي من خلال اعتماد استراتيجية وطنية تتعلق بالإدماج المالي
3. دعم الاستقرار المالي من خلال تركيز صندوق ضمان الودائع البنكية لحماية المودعين
4. الإعداد لتركيز بنك الجهات
5. دعم الادخار الخاص والمؤسساتي بواسطة تطوير النواتج المالية ومزيد تنشيط السوق المالية

كلفة البرنامج

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بـ 300 مليون أورو موزعة على ثلاث أقساط متساوية (2018-2019-2020).

شروط التمويـل

قرض في شكل دعم للميزانية من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) بقيمة 100 مليون أورو بعنوان القسط الأول (سنة 2018).

وتعتبر الشروط المالية للقرض تفاضلية بناء على:

- نسبة فائدة ثابتة: **2.2 %** سنويا.
- عمولة تعهد: **0,25%** من المبلغ المتبقي للسحب
- فترة سداد: **15** سنة منها **5** سنوات إمهال.

وهي شروط من شأنها أن تدعم استدامة الدين العمومي وتوفر بعض الهامش للتصرف في المالية العمومية.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.